دفع اليه غزلا لينسجه فاخذ الحائك بعضه وجعل سلمانه غزل قطن ونسجه قال شيخي اجاب والدي ان الثوب للحائك ويضمن للمالك مثل غزله ان صار غاصبا بخلط غزله غزل غيره خلطا يتعذر تمييزه او يتعسر فهلك الثوب دفع اليه غزلا وشرط ان ينسجه الى عشرة ايام ففعل وهلك الثوب بيده ضمن على ما اختاره سر وكذا القصار كما سياتي قاضي خان دفع غزلا الى حائك وامره ان يزيده في الغزل من عنده رطلا فقال زدت ونكر رب الثوب فان حلف رب الثوب على علمه بري وان نكل لزمه مثل الزيادة وان اتفقا ان غزل الامر كان ستا والثوب ستين فقبل الامر الزيادة فالقول له ضمان الخياط وفي ز قطع وخاط فضل منه قطعة فسرقت ضمنه وكذا المخاض لو دفع اليه صرم فضل منه شيء ان ثبت يده على مال الغير بلا اذنه اذ للمالك اما تسليم للقطع غير فاذا قطع وجب عليه رد الزيادة يقول الحقير وفي فتاوى قاضي خان وهاتان المسئلتان ما بيني فيه بقول الصاحبين ز قال له ان كفا في هذا قميصا فاقطعه وخطه فقال الخياط نعم فقطعه فاذا هو لا يكفي ضمن اذ اذن بقطعه بشرط الكفاية ولو قال يكفيني قميصا فقال نعم يكفيك فقال اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفي لا يضمن لانه اذن بقطع ولو قال الخياط نعم فقال المالك فاقطعه او اقطعه اذن فقطعه ضمن اذ علق الاذن بشرط فنصط دفع اليه ثوبا ليخيط له قميصا فخاط قميصا فاسدا وعلم به ربه ولبسه ليس له ان يضمنه اذ لبسه رضي وعلم منه مسائل كثيرة ز خاط قميصا وافترقا فخير المالك وضمنه قيمته وترك عليه القباء واخذ باجر مثله لا بما وزبه المسمى وذكر هل عن الامام انه لا خيار

للمالك

للمالك وضمن الخياط قيمة الثوب خ دفع الى خياط ثوبا ليخيط قميصا فخاط قباء ذي طاق واحد فارسيه يكتاب تخير المالك كما سر وان خاطه سراويل فكذلك وقيل هاهنا لا يجب الاجر لو اخذ ثوبه قاضي خان لو اختلفا فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه قباء وقال الخياط بل امرتني ان اقطعه قميصا فالقول للمالك بيمينه ويخير اخذ القميص واعطاه اجر مثله او ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع دفع الى خياط ثوبا ليقطعه قباء فخاطه ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك ثم اختلفا فقال المالك ليس هذه بطانتي فالقول للخياط بيمينه محيط قال اقطع ثوبي يصيب القدم واجعل كمه كذا وعرضه كذا فجاء ناقصا لو قدر اصبع فليس بشيء ولو اكثر ضمنه خياط فرغ من الثوب وبعثه ابنه الى المالك والابن غير بالغ لو عاقلا يكنه حفظه لا يضمن لو خطف الثوب احد في الطريق وذهب به قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان غدا فنصف درهم جاز الشرط الاول عند الامام وفسد الثاني قاضي خان دفع الى خياط ثوبا ليخيط له قميصا بدرهم على ان يفرغ منه اليوم جاز في قولهم ضمان القصار وفي فتاوى قاضي خان دفع ثوبا في دكان واقعد صبيا لحفظ الدكان وغاب القصار فدخل الصبي الحانوت الاسفل فظن الثوب طر رقا لو الوكان الحانوت الاسفل مجال لو دخله شخص لا يغيب عن عينه مكان الثوب فلا ضمان قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا مستدرك باخر كلامه وهو قوله وان كان الصبي بحيث يراه الى اخره وهذا لا يصح على اطلاقه بل ينبغي ان يضمن لو لم يكن الصبي في عياله كما يوجبه تفصيل الضم قال قال ولو كان مجال لو دخله شخص يغيب عن عينه مكان الثوب ينظر لو ضم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)